

الفروق الدلالية في أبنية الكثرة

"دراسة في مفردات القرآن الكريم"

(عبيد وعباد - إخوان وإخوة) نموذجاً

د. العدوي محمد راضي

عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية كلية التربية المرج

الإيميل: aladawymm@yahoo.com

ملخص البحث

غياب الدراسات الصرفية والدلالية التي توضح أو تكشف عن الفروق الدلالية بين مباني جموع الكثرة وراء فكرة هذا البحث. رغم أن الصرفيين وفقهاء اللغة قد تركوا جهوداً رائعة في تحديد معاني أبنية الأفعال والمصادر أو وضعوا الضوابط العامة التي تحكم الدلالات العامة لكل بناء.

فقدت باختيار المادتين: (عبد) أو (أخو) أثم البنائين: (فِعَال) أو (فَعَال) من المادة الأولى: (عباد) أو (عبيد). والبنائين (فِعَالان) أو (فَعَالَة) من المادة الثانية؛ لتكون الدراسة مقارنة دلالية بين كل زوج:

عباد ← عبيد

إخوان ← إخوة

حيث قمت باستقراء كل بناءين في القرآن الكريم وأستعرض ما قاله المفسرون وعلماء فقه اللغة عن هذه الجموع لمحاولة وضع ضوابط دلالية عام لكل جمع من الجموع الأربعة.

والأهم من هذا هو إيجاد الفروق الدلالية بين الجموع المتحدة الصيغة لاستجلاء جانب من روعة نظم القرآن الكريم. بمعنى: هل تطرد الدلالة الخاصة لكل جمع التي عممها المفسرون في كل الآيات؟ أم يكون لنظم القرآن خروج عن الإلف العربي بسبب لفظه المعجز؟ واعتمدت فيما تعرضت له من الأبنية التي تعاورت مواقعها على ما قرره علماء العربية وفقهاؤها من أن زيادة المبنى يتبعها بالضرورة زيادة في المعنى؛ وظهر ذلك في النموذجين موضوعي الدراسة أفضيعة (فِعَال) لها دلالات محددة تختلف عن صيغة (فَعَال) في عباد أعبيد. كذلك (فِعَالان) أو (فَعَالَة).

هذا من ناحية أو من ناحية أخرى اتضح أن المباني المتحدة في الصيغة لا تطرد - في الغالب - في دلالة واحدة لكن يبقى هناك ضرورات سياقية تجعل من الضروري الانتقال من صيغة إلى أخرى دقيقة يقتضيها نظم القرآن المعجز.

مقدمة

بمعنى : هل تطرد الدلالة الخاصة التي عممها المفسرون في كل الآيات لكل جمع ؟ أم يكون لنظم القرآن خروج عن الإلف العربي بسبب لفظه المعجز ؟ المنهج المتبع في البحث : اعتمدت على المنهج الاستقرائي في جمع الآيات التي وردت فيها الأبنية محل الدراسة وأيضاً المنهج التحليلي في بيان معاني المفردات ومقارنة الآيات بعضها ببعض .

وجاء البحث حسب الخطة الآتية :

مقدمة : عرضت فيها مشكلة البحث والمنهج المتبع .

تمهيد : نظم القرآن الكريم .

المبحث الأول : تعدد صيغ الجموع .

المبحث الثاني : صيغتا عباد وعبيد .

المبحث الثالث : صيغتا إخوان وإخوة . خاتمة : بها

نتائج البحث .

تمهيد :

اختصّ نظم القرآن الكريم بكثرة التصرف في فنون الكلام أو مبالغته المتلقي بما لا يتوقعه أو العدول به عمّا كان يستشرف إلى ما لا يقع منه بخلد ولا يسبق إلى خاطر . فتجد القرآن ينتقل بك سريعاً بين الماضي والحاضر ويجوز بك أسوار الواقع إلى آفاق المستقبل ويقدم ويؤخر على غير ترتيب أو يعدل بقارته من التكلم إلى الغيبة أو يخاطبه وهو يتحدث عن سواه إلى غير ذلك من وجوه التصرف .

والعدول من الواحد إلى الجمع أو مخاطبة الجماعة بخطاب الواحد أو العدول عن جمع الكثرة إلى جمع القلة أو جمع القلة إلى جمع الكثرة أو تبادل أبنية جموع الكثرة المواقع والدلالات أكلها ألوان من التصرف في الأبنية

لفت نظري ما نصّ عليه فقهاء اللغة وأعلام المفسرين من إشارات تكشف عن أسرار مخالفة الظاهر في مواقع الأفراد والجمع من الذكر الحكيم أو وجوه الدلالة التي تبادلت فيه صيغ القلة والكثرة مواقعها . تحلّى ذلك أيضاً عند الباحثين في متشابه القرآن في اكتشاف أسرار المغايرة بين الصيغ فيما اشبهه نظمه من الكتاب المجيد .

ولفت نظري - أيضاً - غياب الدراسات الصّرفية والدلالية التي توضح أو تكشف عن الفروق الدلالية بين مباني جموع الكثرة . على الرغم من أن الصّرفيين وفقهاء اللغة قد تركوا جهوداً رائعة في تحديد معاني أبنية الأفعال والمصادر ووضعوا الضوابط العامة التي تحكم الدلالات العامة لكل بناء .

فقمتم باختيار المادتين : (عبد) أو (أخو) ثمّ البناءين : (فعّال) أو (فعّيل) من المادة الأولى : (عباد) أو (عبيد) . والبناءين (فعّلان) أو (فعّلة) من المادة الثانية ؛ لتكون الدراسة مقارنة دلالية بين كل زوج :

عباد ← عبيد

إخوان ← إخوة

حيث قمتُ باستقراء كل بناءين في القرآن الكريم واستعراض ما قاله المفسرون وعلماء فقه اللغة عن هذه الجموع لمحاولة وضع ضابط دلاليّ عامّ لكل جمع من الجموع الأربعة .

والأهمّ من هذا هو إيجاد الفروق الدلالية بين الجموع المتّحدة الصّيغة لاستجلاء جانبٍ من روعة نظم القرآن الكريم .

بين يدي النابغة تسليماً منه بهذا الإلف العربي في استعمالات صيغ الجمع وتفاوت دلالاتها.

يؤكد صفاء حسّ النابغة وحسّ ديباجته - على حدّ وصف الصّولي له- أنّ القرآن في مقام الامتنان على نبيّه سليمان عليه السلام، وتعدد نعمه عليه، جاء بصيغة الكثرة (جفان) في قوله تعالى: {يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَمَثَائِلٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ} (سبأ 13) لتتلاقى ظلال الكثرة في صيغة الجمع مع امتداد ظلال النعم الوفيرة التي شمل الله بها نبيّه الكريم .

هذه الحكمة في لغة العرب أو وعي أصحابها بجهات تصرّف الكلام يحاول بعض الباحثين المعاصرين تجريدّها منها ، والسخرية من النحاة في تمييزهم بين صيغ القلة والكثرة، متكررين لجهودهم المضنية في استقراء كلام العرب ، وما جرت به ألسنة الفصحاء ، بحثاً عن الفروق الدقيقة بين دلالات الصيغ المختلفة. يقول الدكتور إبراهيم أنيس رافضاً القول بوجود صيغ للقلة وأخرى للكثرة: " إنّ العربية لتُفَرِّق بين الجمع ، فتجعل من الصيغة ما يفيد القلة ، ومنها ما يفيد الكثرة حسب ما يقول النحاة ، فهم يؤكدون لنا أن الجمع الصحيح مثل : (مسلمين) و(مسلمات) أ يفيد القلة ويعبر عن عدد في حدود العشرة ، كذلك جموع التّكسير التي تجمي على مثال: أرغفة، وفتيّة، وأفراس، وأكعب، تفيد تلك القلة التي اختلفوا في حدودها ، ورأى معظمهم أنها لا تكاد تجاوز العشرة عدداً ، ثم يحاولون تبرير هذا بقولهم: إنّ جموع القلة تصغر على صيغتها ، فقد يقال: أريغفة ، وأفئراس ، ومُسلمين ، ويُعاد عليها الضمير مفرداً ، مستشهدين بقوله تعالى: { وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نَسُوا فَيَكُفُّوا عَنْهَا وَإِنْ يُسْأَلُ عَنْهَا لِينفَعُوا فِيهَا وَمَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَأَسَافَةَ الْغَوَاةِ } (سجدة 27) ، وهذا هو الحال في صيغ الجمع التي جاء بها دالة على القلة. وكان انقطاع حسان

الصرفية لهذه الجموع تُعبّر عن روعة القرآن في رصف مبانيه أو عن دقة اللغة العربية في تصرف مبانيها .

المبحث الأول : تعدّد صيغ الجموع :

في عبارة موجزة كشف النابغة الديباني عن حكمة اللغة وفلسفتها في تعدّد صيغ الجمع وتنوع دلالاتها، وأبان عن وعي العربي ويقظته في اختيار الصيغة القادرة على أن تَشيع في نفس المتلقي ما تحمله من دقائق الإشارات وخفايا المقاصد ، ولفّت النَّظَرَ إلى لون من الدِّراسات اللغوية ، يهدف إلى الربط بين دلالات الصيغ ، إفراداً وجمعاً ، قلة وكثرة ، وبين منافذ القول وأغراض المتكلمين ، ويعمّد إلى استكناه أسرار النفوس، للوقوف على أسباب المغايرة بين الصيغ، ووضع إحداها في موضع الأخرى، وفاءً بحاجات الكلام. فقد روى المرزباني أنّ حسان بن ثابت أنشد النابغة قوله:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرَّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ
نَجْدَةٍ دَمًا وَلَدْنَا بَنِي الْعَنْقَاءِ وَإِبْنِي
مُحَرَّرٍ فَأَكْرَمَ بِنَا خَالًا وَأَكْرَمَ بِنَا ابْنَنَا
فقال له النابغة : أنت شاعرٌ، ولكنك أقللت جفانك وأسيافك ، وفخرت بمن ولدت، ولم تفخر بمن ولدك⁽¹⁾ . وعلّق الصّولي على ذلك بقوله: " فانظر إلى هذا النقد الجليل الذي يدل عليه نقاء كلام النابغة وديباجة شعره ، قال له : أقللت أسيافك ، لأنّه قال: (وأسيافنا) وأسياف جمع لأدنى العدد، والكثير (سيوف) ، والجفان لأدنى العدد، والكثير (جفان) " (2).

فترت نفس حسان لحظة فذهبت ديباجة شعره حين لم يلائم بين مقام الفخر بما يقتضيه من المبالغة في امتداح قومه بكثرة القرى وفراط الشجاعة ، وبين صيغة الجمع التي جاء بها دالة على القلة. وكان انقطاع حسان

لحكمة يدُشُّها المتكلم في ثنايا الصيغ المستعارة لغيرها ، وليس ذلك دليل ضعف الرأي ؛ لأنَّ الخروج عن مقتضى الظاهر في صيغ الألفاظ نهجٌ مسلوكةٌ في لسان العرب ، وفنٌّ من فنون البلاغة العربية ، ولا أظنُّ أنَّ هذا الكاتب أو غيره يمكنه القول بأنَّ استعمال الماضي في موضع المضارع من قوله تعالى: { أَتَىٰ أَمْرٌ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ } . (النحل 1) واستعمال المضارع موضع الماضي في قوله تعالى: { وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّوهُم بِأُذُنَيْهِ } آل عمران 152) . ووضع الأمر موضع المضارع في قوله تعالى: { قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ } (هود 54) ؛ دليل ضعف الرأي في القول باختلاف معاني الأفعال باختلاف صيغها . ولا أنَّ كثرة ورودها في القرآن دليل على أنَّ صيغ الماضي والمضارع والأمر في دلالاتها سواءٌ .

ثمَّ إنَّ الكاتب أغفل - عمداً أو سهواً - ما قاله النحاة من أنَّ اختصاص الجمع بالقلّة أو الكثرة إنما هو فيما وُجِدَ له صيغتان : إحداهما للقلّة والأخرى للكثرة . أمّا إذا لم يكن له إلا صيغة واحدة ، فإنَّها حينئذٍ تُستعمل للقلّة والكثرة ، والفيصل في تعيين دلالتها هو القرائن . يقول أبو البقاء الكفوي: " أوزان جمع القلّة للقلّة إذا جاء للمفرد وزن كثرة ، وإذا انحصر جمع التكسير فهي للقلّة والكثرة ، وكذا ما عدا الستة للكثرة ، إذا لم ينحصر فيه الجمع ، وإلا فهو مشترك ."⁽³⁾

وعليه فاستدلال الكاتب بقوله تعالى: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ» بعيد عما قرروه ، إذ ليس للمسلم والمسلمة إلا صيغة جمع واحدة ، فهي هنا للكثرة بدلالة السياق . ويضرب على الوتر نفسه الدكتور محمد أبو الفتوح شريف في بحث له بمجلة مجمع اللغة العربية ، فيقول: "

(النحل 66) . كذلك قد يُوصف المفردُ بجمع القلّة مثل : ثوبٌ أسَمال ، وبرمّةٌ أكسار ، في حين أنّا إذا شئنا تصغير جمع الكثرة صغرنا المفرد ، ثم جمعناه جمعاً سالماً..... إلى أن يقول: «نرى كلّ هذا في كتب النحاة أو نمزّ به مرور الشكّ في صحّته أو مطابقتها للأسلوب العربيّ ، فالقرآن الكريم مليءٌ بأمثال الآيات : { وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ } (سبأ 37) { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ } (الأحزاب 35) { ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ } (البقرة 228) أمّا يبرهن على أن فكرة اختصاص القلّة بصيغ ، لم تكن من الظواهر الملزمة في اللغة العربية ، وليس يشفع للنحاة قولهم في نهاية الحديث عن صيغ القلّة والكثرة : إنَّ العرب قد تستعمل هذه مكان تلك ، أو العكس لحكمة ، لأنَّ مثل هذا القول يحمل في ثناياه دليل ضعف الرأي الذي ذهبوا إليه) .⁽⁴⁾

من حقِّ الكاتب أن يشكّ في صحّة ما قاله النحاة ، ومن حقنا عليه أن يُقدِّم لنا الدليل على بطلان ما قالوه ، لكنّه مرَّ على أدلّة النحاة دون أن يناقشها فضلاً عن أن يوهنها ، ذلك أن تصغير جموع القلّة على لفظها تجاوباً مع التقليل في دلالة التصغير ، وإباء جموع الكثرة أن تُصغّر على لفظها ، إنما هو دليل قوي على أنَّ تصاريف الصيغ تستلهم بوعي كامل التصرف في دلالاتها ، ومن ثمَّ امتنع تحقير الكثرة لتناقض الوصفين فيه كما يقول ابن جنّي: " وذلك أنَّ وجود ياء التحقير يقتضي كونه دليلاً على القلّة ، وكونه مثلاً موضوعاً للكثرة دليل على الكثرة . وهذا يجب معه أن يكون الشيء الواحد قليلاً كثيراً ، وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده " .⁽⁴⁾

أما قوله بأنَّ القرآن مليءٌ بصيغ القلّة التي أريد بها الكثرة ، وصيغ الكثرة التي أريد بها القلّة فهو صحيح ، لكنّه لا ينقُص ما قاله النحاة من تبادل الصيغ مواضعها

فكان أشبه بالمهمل⁽⁵⁾ والقرآن لا يلبجأ إلى قليل الاستعمال إلا إذا كان وراءه غرض معنوي أو تناسب لفظي ، على أن النظم الكريم أحال هذه القلة كثرة بتوحيد الشجرة ، ليجعل كل أغصانها أقلاماً ، ولو أنه قال: ولو أنها في الأرض من شجر قلام، لتوزعت كثرة القلام على كثرة الشجر، وصارت دون ما عليه النظم في المبالغة بتكثير الأقلام ، وهو ما أوضحه بجلاء أبو حيان في تفسيره ، فقال: " وفي هذا كلامٌ من المبالغة في تكثير الأقلام والمداد ما ينبغي أن يُتأمل ، وذلك أن الأشجار مشتمل كل واحدة منها على الأغصان الكثيرة ، وتلك الأغصان كل غصن منها يقطع على قدر القلم ، فيبلغ عدد الأقلام في التناهي إلى ما لا يعلم به ولا يحيط إلا الله تعالى " (6).

أما جمع القلة في «أموات» أفقد رمز القرآن به إلى قلة شأن المخاطبين أو هو أن أمرهم على ربهم بدءاً وإعادة ، فهو من استعارة القلة في العدد لقلة شأن المخاطبين من الكفار وحقارتهم .

للغة إذا أوضاعها وموجباتها على ما جرى به العرف العربي ، ولها كذلك بلاغتها في مخالفة هذه الأوضاع والخروج عنها ، للفت الانتباه إلى غرض يكمن في هذه المخالفة وترك الأنماط المعتادة في كلامهم . وهذا الخروج هو كذلك إلف عربي في بيان الفصحاء يسلكه العارفون بطرائق لغتهم ومناحي التصرف فيها من علمائنا القدامى .

ومن ذلك ما قاله ابن جنى : " وضعهم الاسم الواحد على جنسه كقولهم : أهلك الناس الدرهم والدينار، وذهب الناس بالشاة والبعير. والله فصاحة الحجاج وكثرة قوله على منبره: يا أيها الرجل ، وكلُّكم ذلك الرجل ، ألا تراه لما أشفق أن يُظن به أنه يريد رجلاً واحداً بعينه . قال وكلُّكم ذلك الرجل " (6).

وإذا نظرنا إلى القلة والكثرة في جموع التفسير نظرة واقعية بعيدة عن افتراضات الصرّيين وجدنا أن هذه القضية يمكن هدمها من أساسها. فجموع التفسير نوع واحد ، لا نوعان ، وهذا هو الأقرب في رأي المنطق وواقع الاستعمال ، حيث لم يتقيد المستعمل العربي الأول للغة العربية قديماً بما تخيله الصرّيون... " ويمضي إلى القول: " ومن ناحية أخرى نجد القرآن الكريم ، وهو أعلى وأرفع نماذج الكلام العربي الفصيح قد استخدم بعض أوزان القلة التي زعمها الصرّيون في الدلالة على الكثرة ، كما استخدم بعض أوزان الكثرة التي زعموها كذلك في الدلالة على القلة ، مما يؤكد انهيار هذه النظرة من أساسها، فمن الأولى قول القرآن: { وَلَوْ أَنَّنَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ } (لقمان 27) وقوله كذلك: { كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ } (البقرة 28) أو قوله: { مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً } (البقرة 245) أفالكلمات: أقلام ، وأمواتاً ، وأضعافاً ، ووزن كل منها أفعال ، وهو من الأبنية التي عدّها الصرّيون أبنية قلة ، ودلالة كل منها في الآيات الكريمة واضحة على الكثرة أيها وضوح ، كما أن لكل من كلمتي: (أقلام) أو (أموات) جمعاً آخر على أحد أبنية الكثرة المزعومة، وهما قلام على وزن فعال، وموتى على وزن فعولاً " (6).

فاستشهاده بالآية الأخيرة مردود بما رددناه على الدكتور إبراهيم أنيس من قبل ، لأن «أضعافاً» هي الصيغة الوحيدة في جمع الضعف ، فتكون للقلة والكثرة معاً.

والآية الأولى أو ثبّر فيها جمع القلة «أقلام» على جمع الكثرة «قلام» لأن جمع الكثرة قليل الاستعمال ،

الدينار والدرهم ، وذهب الناس بالشاة والبعير ، فلما كثر ذلك جاءوا في موضعه بلفظ الجمع الذي هو أدنى إلى الواحد أيضاً ، أعنى الجمع بالواو والنون والألف والتاء . نعم ، وعلم أيضاً إذا جيء في هذا الموضع بلفظ جمع الكثرة لا يتدارك معنى الجنسية فللهو عنه ، وأقاموا على لفظ الواحد تارة ، ولفظ الجمع المقارب للواحد تارة أخرى ، إراحة لأنفسهم من طلب ما لا يدرك ، ويأساً منه ، وتوقفاً دونه . فيكون هذا كقوله :

رَأَى الْأَمْرَ يُفِضِي إِلَى آخِرٍ فَصَوَّرَ
آخِرًا مَرَّةً أَوْ لَا (11)

ومثل الجمع بالواو والنون والألف والتاء مجيئهم في هذا الموضع بتكسير القلة ، كقوله تعالى : { وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ } (التوبة 92) أو قول حسان :

* وأسأفنا يقطرن من نجدة دما *

ولر يقل عيونهم أو لا سيوفنا " (12)

لله درُّ أبى الفتح ! كم كان دقيق الحسِّ ، نافذ البصيرة ، حين أدرك أن جمع القلة هنا قد نحى به منحى الجنس ، لمقاربتة للواحد ، وذلك أشمل من معنى الكثرة ، فكأته قال : (وسيفنا) ، وأراد أن سيف كل منهم تسيل عليه دماء أعدائهم ، وكلهم حكمة سيوف . وهذا لا يتحقق في صيغة الكثرة التي تصرف الذهن إلى معنى الكثرة فيها ، فتحجب وراءها معنى الجنسية الذي هو أشمل وأعم .

يمثل هذا الوعي لأسرار اللغة ومناحي التصرف في أفانين القول ، كان إدراك الأولين من فقهاء اللغة وأرباب البيان فيها .

وعلى هذا النهج أو ما جرى به اللسان العربي في استعمالات الصيغ ودلالاتها ، عقد ابن قتيبة باباً في كتابه

مخاطبة الحجاج الجمع بالواحد - لا شك - خروج عن معتاد الكلام ، لكن فيه من جمال الإثارة بجعل كل واحد من المخاطبين هو المقصود وحده بهذا الخطاب ، وهذا ما لا يمكن التعبير عنه بالمعتاد من طرائق الخطاب .

عرف هذا فقهاء اللغة وصيارفة الكلام ، وصرحوا بأن هناك قوانين تحكم صيغ الجموع واستعمالاتها ، وأن هناك أحوالاً تقتضي الخروج عنها دون أن يكون ذلك هدماً لقوانينها العامة ، كما ظنَّ المتعجلون والواقفون عند ظواهر النصوص . من ذلك ما جاء في تعليل ابن جنى لقراءة طلحة «فالصالح قوائم حوافظ للغيب» (النساء 34) وموازنته الدقيقة بين جمعي القلة والكثرة في القراءتين ، واعتذاره لحسان في تقليل الأسياف قال : "التكسير هنا أشبه لفظاً بالمعنى ، وذلك أنه إنما يراد هنا معنى الكثرة ، لا صالحات من الثلاث إلى العشر ، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة ، من لفظ القلة بمعنى الكثرة ، والألف والتاء موضوعتان للقلة ، فهما على حد التثنية بمنزلة (الزيدون) من الواحد ، إذا كان على حد الزيدان . هذا موجب اللغة على أوضاعها ، غير أنه قد جاء لفظ الصِّحَّة والمعنى الكثرة . كقوله تعالى : «إن المسلمين والمسلمات» إلى قوله : «والذاكرين الله كثيراً والذاكرات» (الأحزاب 35) والغرض في جميعه الكثرة " (10)

فهو يُسلَّم بموجب اللغة على أوضاعها من اختلاف دلالات الصيغ ومقتضياتها ، ويسلَّم كذلك بأن هناك خروجاً عن هذه الأوضاع باستعمال صيغة القلة في موضع الكثرة ، ولا يرى ذلك هدماً لسنتها وطرائقها في التعبير ، وإنما يصرف جهوده لاكتشاف أسرار هذه المغايرة ، فيقول : " وعدُّ ذلك عندي أنه قد كثر عنهم وقوع الواحد على معنى الجمع جنساً ، كقولنا : أهلك الناس

المبحث الثاني: صيغتا عبيد أو عباد:

ورد الجمع (عبيد) في القرآن خمس مرات (5)

مسبوفاً بنفي الظلم عن ذاته - سبحانه - :

{ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } آل

عمران 182

{ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ }

{ الأنفال 51

{ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ }

{ الحج 10

{ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ

بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } فصلت 46

{ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } ق 29

ورد الجمع (عباد) سبعاً وتسعين مرة (97)

بالصور الآتية :

- الإضافة إلى ضمير الغائب (الهاء) : (عباده) (العائد

على الله ثلاث وثلاثون مرة (33) .

- الإضافة إلى ياء المتكلم : (عبادي) (أحدى وعشرون

مرة (21) .

- الإضافة إلى كاف الخطاب : (عبادك) (أسبع مرات)

(7) .

- الإضافة إلى (نا) الفاعلين : (عبادنا) (أثنتا عشرة مرة)

(12) .

- الإضافة إلى (كم) أي : (عبادكم) مرة واحدة (1) .

- الإضافة إلى لفظ الجلالة الصريح (عباد الله) (أسبع

مرات (7) .

- الإضافة إلى اسم الله (عباد الرحمن) (أمرتان (2) .

- بدون إضافة أربع عشرة مرة (14) .

«تأويل مشكل القرآن» أسماه : «مخالفة ظاهر اللفظ

معناه» أ وذكر فيه كثيراً مما وضعه البلاغيون في باب

الخروج على خلاف مقتضى الظاهر ، كالتفات ، ووضع

صيغة موضع أخرى ، مثل التعبير بالماضي عن المضارع ،

وبلفظ الفاعل عن المفعول ، أو العكس ، وجعل منه

إطلاق العام وإرادة الخاص، كقوله تعالى: { يَا

أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّمُوسَى مِنَ

الطِّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ

عَلِيمٌ }

(المؤمنون 51) (يريد النبي ﷺ) . (13) وإطلاق الجمع

وإرادة الواحد ، كما في قوله تعالى: { إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ

مِّنْكُمْ نَعَذِّبْ طَائِفَةً } (التوبة 66) . " كان رجل من القوم

لا يبالئهم على أقوالهم في النبي ﷺ ويسير مجانباً لهم ،

فسماه الله طائفة أ وهو واحد " . (14) فكانت تسمية الله

للواحد طائفة تثقيلاً لميزان صاحب الحق في مواجهة

الكثرة من أهل الباطل ، وامتداداً لشجاعته وقوة إيمانه .

وجعل منه إطلاق الواحد وإرادة الجمع ، كقوله عز

وجل: { هُمْ الْعَدُوُّ فَاحْذَرهُمْ فَاتْلَهُمْ اللَّهُ أَنِّي يُؤْفَكُونَ } (

المنافقون 4) أي : الأعداء . (15)

هذا مما كان في تبادل دلالات جموع الكثرة والقلة

والسلامة أ لكن الأمر يتعدى ذلك دقةً بالغة حين نعلق

الدراسة بنظم القرآن الكريم أي أن هناك فروقاً في

دلالات الجموع المتحدة في الكثرة . وهذا ما سوف نركز

عليه في هذا البحث . ولأن الكلام في هذا الباب يحتاج إلى

مؤلفات طوال أسفوف أحاول توضيح هذه الفكرة

بمناقشة أربعة أبنية من جموع الكثرة أ وهما : عبيد وعباد أ

وإخوان وإخوة .

أَتَوَعَّدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ جَحَلٍ أَشَابَاتٍ
يُحْيَا لَوْنَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمَّرُوا وَمَا حَضَنُ
وَعَمَّرُوا وَالْحَيَاةَا⁽¹⁸⁾

أي: يخالون (عبيداً)، أي: ممالك " (19).

بالتوقف أمام هذا النص تلوح للمتأمل دلالتان،
أولاهما صريحة أو الثانية استنتاجية مستنبطة من اختيار
الصيغة للمعنى الذي ترمز إليه .

الدلالة الأولى: أن مباني الجموع المتساوية في دلالتها على
الكثرة بقدر ما تضيفه إلى هذه اللغة من ثراء بتكثير
مفرداتها، فإنَّ العرب لا تطلق هذه الألفاظ إطلاق
الترادفات المتحدة في معانيها وإرشاداتها، وإنما تقيدها
بمواطن استعمال تضيفي عليها خصائص دلالية، تجعل
من جفاء الطبع وضعف الحس استعمال صيغة في موضع
الأخرى .

الدلالة الثانية: هذا الإحساس الرفيع والذوق العالي في
اختيار اللفظ السُّمَّاق بحروفه، وحركاته، وأصواته
للمعنى الرموز إليه، فلم يكن اختيار لفظ «العباد» لله و
«العبيد» للناس جاء هكذا مصادفةً وإنما وراءه حسٌّ
مرهف بجرس اللفظة ودقة اختيارها. هذا ما أحسسته.
وتفصيله: أن الانتقال في «عباد» من الكسرة إلى الفتحة
ثمَّ إلى الاستطالة بالألف، الرامزة إلى الرفعة وانتصاب
القامة، يشير إلى أن الانتساب إلى الله بعبادته ينقل
الإنسان من هوة الرذيلة والحُسنوع للنَّد من البشر إلى
سموِّ النفس والوجه في حضرة المعبود، والانتقال في
«عبيد» من الفتحة إلى الكسرة أفاستطالة بالياء، يوحي
بانكسار النفس، واستغراقها في الدلَّ، ومهانتها باستعباد
الناس لها.

" والعبد: الإنسان، حرًّا كان أو رقيقاً، يُدَّهَبُ
بذلك إلى أنه مربوب لباريه، جل وعز. والعبدُ: المملوك
خلاف الحرِّ؛ قال سيبويه: هو في الأصل صفة، قالوا:
رجل عبْدٌ، ولكنه استعمل استعمال الأسماء، والجمع
أَعْبُدُ وَعَبِيدٌ مثل كَلْبٍ وَكَلِيبٍ، وهو جَمْعٌ عَزِيزٌ، وعبادٌ
وَعَبْدٌ مثل سَقْفٍ وَسُقْفٍ؛
وَأَنشُدَ الْأَخْفَشُ:

أَنْسِبُ الْعَبْدَ إِلَى آبَائِهِ أَسْوَدَ الْجِلْدَةِ
مِنْ قَوْمِ عُبْدٍ
ومنه قرأ بعضهم: (وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ) (20)؛ ومن الجمع
أَيْضاً عِبْدَانٌ، بالكسر، مثل جِحْشَانٍ .

وفي حديث عليٍّ: هُوَ لَاءٌ قَد ثَارَتْ مَعَهُمْ عِبْدَانُكُمْ
وَعِبْدَانٌ، بالضم: مثل تَمْرٍ وَتَمْرَانٍ. وَعِبْدَانٌ، مشددة
الدال، وَأَعْبَادٌ جمع أَعْبُدُ؛ قال أبو دُوَادٍ الْإِيَادِي يَصِفُ
نَاراً:

لَهْنٌ كَنَارِ الرَّأْسِ بِالْأَلْبَاءِ تُذَكِّيهِمُ الْأَعْبَادِ
ويقال: فلان عَبْدٌ بَيْنَ الْعُبُودَةِ وَالْعُبُودِيَّةِ وَالْعَبْدِيَّةِ؛
وَأَصْلُ الْعُبُودِيَّةِ الْخُضُوعُ وَالتَّنَدُّلُ " (21).

لفت فقهاء العربية النظر إلى فروق دقيقة في
الاستعمال بين مباني جموع التكثير المتحدة في دلالاتها على
الكثرة، مما يشهد بدقة الحس العربي، وصفاء طبع
الناطقين بلغة القرآن. من ذلك ما قاله أبو الفتح ابن
جنى: "أكثر اللغة أن تستعمل «العبيد» للناس، والعباد
لله، قال تعالى: «إنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ» وقال
تعالى: «يا عِبَادِ فَاتَّقُونِ» وهو كثير. وقال: «وما ربك
بظلام للعبيد» ومن أبيات الكتاب:

انتسابٌ إلى عبادة الله ، وأماً العبيد فيستعمل في التحقير .
ومنه قول امرئ القيس :

قَوْلًا لِدَوْدَانَ عَبِيدِ الْعَصَا مَا غَرَّكُمْ بِالْأَسَدِ

الباسِلِ

ومنه قول حمزة بن عبدالمطلب : وهل أنتم إلا عبيدٌ
لأبي ، ومنه قوله تعالى : { مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ
أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } فصلت 46 ؛ لأنه
مكان تشقيق وإعلام بقلة انتصارهم ومقدرتهم ، وأنه
تعالى ليس بظلام مع ذلك . ولمّا كانت لفظة العباد
تقتضي الطاعة لم تقع هنا ، ولذلك أنس بها في قوله : « قل
يا عبادي الذين أسرفوا » فهذا النوع من النظر يسلك بك
سبيل العجائب في مميّز فصاحة القرآن العزيز على الطريقة
العربية السليمة " .⁽²¹⁾

لكنّ هذا النظر الدقيق لم يقنع أبا حيان ، وهو يرى
أنّ اللفظتين في دلالتها سواءً ، وأنّ لفظ العباد كثر في
القرآن لكونه هو الأقيس . قال أبو حيان : " وإنّما كثر
استعمال عباد دون عبيد ، لأنّ فعلا في جمع
فَعَلٌ غير اليائي العين قياس مطرد ، وجمع فَعَلٌ
على فعيل لا يطرد . قال سيويه : وربما جاء فعلا وهو
قليل ، نحو : الكلب والعبيد . انتهى . فلما كان فعال
هو المقيس في جمع (عَبَدٌ) جاء عباد كثيراً ، وأما «وما
ربك بظلام للعبيد» فحسن مجيئه هنا وإن لم يكن مقيساً
أنّه جاء لتوخي الفواصل . ألا ترى أنّ قبله : « أولئك
يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ » أو بعده : « قالوا أذنك ما منا من
شاهد » أ فمحسن مجيئه بلفظ «العبيد» مواخاة هاتين
الفاصلين . ونظير هذا قوله في سورة (ق) : «وما أنا
بظلام للعبيد» ؛ لأن قبله { قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ
قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ } أو بعده : { يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ

إذا كان هذا هو حسّ العربي وسموّ فطرته في التمييز
بين الصيغ فيما كان للقرآن - وهو الذي أيقظ في النفس
إحساسها بجمال الكلمة وأثرها في التخلُّق بجميل
الفعال - أنّ يهمل هذا الحسّ الدقيق في التمييز بين
دلالات الصيغ ، إلى درجة أنّ العرب عزفوا عن إطلاق
لفظة «العبيد» على نصارى الحيرة حين دخلوا في إمرة
كسرى ، ودانوا له بالطاعة ، لأنهم كانوا من أصول عربية
شاخحة ، وهم عرب شمّ الأنوف فأطلقوا عليهم «العباد»
لا العبيد .⁽²⁰⁾

هذه الحساسية المفرطة في التعامل مع ألفاظ
وإشراقات صيغها كان للقرآن فيها ما هو ناطق بإعجاز
نظمه . قال ابن عطية متحدثاً عن استعمال القرآن للفظتي
العباد والعبيد : " والذي استقرت في لفظة العباد أنه جمع
(عبد) متى سيقت اللفظة في مضمار الترفع والدلالة على
الطاعة ، دون أن يقترن بها معنى التحقير وتصغير الشأن .
فانظر إلى قوله تعالى : { وَاللَّهُ رَؤُوفٌ
بِالْعَبِيدِ } { آل عمران 30 } و { بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ
{ البقرة 207 } أو { قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى
أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً
إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ } { الزمر 53 } أو قول عيسى في
معنى الشفاعة والتعريض لرحمة الله { إِنَّ تَعَدَّيْتُمْ فَأْتَيْتُمْ
عِبَادَكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ
{ المائدة 118 } فنسّوه بهم : وقال بعض اللغويين : إنّ
نصارى الحيرة - وهم عرب - لمّا أطاعوا كسرى ودخلوا
تحت أمره ، سمتهم العرب العباد ، فلم تنته بهم إلى اسم
العبيد . وقال قوم : بل هم قوم من العرب من قبائل شتى
اجتمعوا وانتصروا أو سموا أنفسهم العباد ، كأنه

فليس ثَمَّة شكُّ في أنَّ العباد المنسويين إلى الله هم من أهل المعاصي الذين عبدوا غير الله . وليس في نسبتهُم إليه رفعة ولا امتداح بالطاعة . لكننا نجد عند التأمل وراء وصفهم بالعباد سرا من أسرار الإعجاز فهذا الحوار الدائر بين الله وخلق من المعبودين وعابديهم إنما هو في يوم المحشر ، وقد تقطعت فيه الأسباب بين المخلوقين ، وخلصت فيه العبودية لله وحده ، فهو يخاطبهم بها سلِّم الجميع به من أنَّه المالك للرقاب والقاهر فوق العباد { لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ اللَّهُ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ } { غافر 16 } .

ومن حقَّ المتبوع لمواضع «العباد» في الذكر الحكيم أن يعترض على ما رجحناه من قول ابن عطية أو ما ذهب إليه ابن جنى من أن العباد لله ، والعبيد للناس بقوله تعالى: { وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ } {النور 32} أو هو الموضع الوحيد الذي جاء فيه الجمع (عباد) مضافاً إلى الضمير (كم) العائد على الناس أحياناً عطف الإماء على العباد دليل قاطع على أن المراد بالعباد هم الرقيق ، وهم منسوبون إلى الناس بإضافتهم إلى ضمير المخاطبين ، فكان حقُّه على ما قدمنا أن يكون العبيد لا العباد ، هذا وجه الاعتراض .

فإذا تأملت وجدت النظم الكريم قد عمد إلى هذه الصيغة (عبادكم) تكريماً للصالحين من الرقيق ، واستنفاراً لمشاعر الأخوة في الدين عند مالكيهم لإحسان معاملتهم والرفق بهم ، فقد رفع الله بإسلامهم وصلاتهم منزلتهم ، وعُتقوا بعبادتهم لربهم أو خلصت رقابهم من عبودية البشر ، ففي هذا التعبير من أدب القرآن ما يجب على المالكين أن يتمثلوه فلا ينعثوا إخوانهم ومواليهم بالوصف الذي يجرح مشاعرهم ، وهو الذي دعا الرسول عليه السلام إلى نهى المؤمنين أن يقولوا :

امْتَلَأْتِ وَقُولِ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ { .وأما مدلوله فمدلول عباد سواء " . }⁽²²⁾

ويبدو أن ما قرره ابن عطية أقرب للصواب ، ظهر ذلك من استقراء مواضع الجمع في الكتاب المجيد . وتفصيل ذلك : أن لفظ «العباد» ورد في القرآن سبعا وتسعين مرة ، ومعظمها صريح في دلالة على الطاعة وإخلاص العبودية لله ، من مثل قوله: { وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً } (الزخرف 19) وقوله: { قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ } { الزمر 10} وقوله: { وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْسُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا } { الفرقان 63} أو قوله: { وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ } (النمل 19) وقوله: { قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى } { النمل 59} .

وورد بعضها دالا على الأصل من العلاقة بين المخلوق والخالق ، ووجوب توجه الإنسان بالعبادة إلى خالقه ، إذ العبادة هي الغرض الأساسي من الخلق ، كما ينطق به قوله تعالى: { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ } {الذاريات 56} أتجد ذلك في مقامات التأكيد على ملكية الخالق لما خلق ، وتفرد بالتصرف في ملكه ، كما في قوله تعالى: { وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ } {الأنعام 18} أو قوله: { وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ } {القصص 82} .

وورد قليل منها فيما ظهره التمرد والعصيان ، وهو المشكل الذي يحتاج إلى بيان من ذلك قوله تعالى: { وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءِ } {الفرقان 17} أ

وإذا كان أبو حيان قد علل استعمال هذا الجمع (عبيد) بمناسبة الفواصل ، فإن آية الأنفال لا يظهر فيها مراعاة التناسب ، لأن الفاصلة قبلها «الحريق» أو بعدها «العقاب» أفلم تتفق حروف الروى بين أية فاصلتين من الفواصل الثلاث ، وإذا كان المراد التوافق في حرف المد قبل حرف الروى باعتبار أن القرآن كثيراً ما تبني فواصله على التوافق فيه ، فإن الصيغتين «عباد» و «عبيد» تتساويان في إيجاد هذا التوافق ؛ لأن «العباد» تتناسب مع الفاصلة التي بعدها ، وهي «العقاب» في بنائها على ألف المد ، كما تتناسب «العبيد» مع الفاصلة قبلها «الحريق» في بنائها على الياء ، بل إن العباد أكثر تناسباً مع «العقاب» ؛ لقرب مخرج الياء والذال ، وتقارب الحروف في الفواصل أولى من تباعدها. ثم إن قوله: { وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ } (آل عمران 30) في سورة آل عمران وقعت بين فاصلتين بنيتا على ياء المد ، وهما «قدير» (آل عمران 29) أو «رحيم» (آل عمران 31) أفكان الأنسب لتوافق الفواصل هو صيغة العبيد لا العباد.

مما يجعلنا نجزم بأن القرآن أطرده في هذا الإلف العربي في وضع الصيغة موضعها الذي تستجيب فيه لهذا الذوق الرفيع في لغة العرب ثم أحكمه القرآن بما يتناسب وإعجاز نظمه الحكيم .

المبحث الثالث : صيغتنا إخوان وإخوة :

ورد الجمع (إخوة) أربع مرات (4) أعلى النحو الآتي :
 { فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ } (النساء 11)
 { وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ } (النساء 176)

عبدى وأمتى ، مما يترك ظلالاتا كريمة في نفوس المؤمنين من الأرقفاء ، وطلب استبدالهما بفتائى وفتاتى (23) ، كما قال تعالى على لسان موسى: { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاهُ } (الكهف60).

أما لفظ العبيد فقد جاء في القرآن خمس مرات فحسب - كما سبق - واللافت للنظر أنه في المرات الخمس كلها وقع تدييلاً بنفي وقوع الظلم من الله على عبيده ، وفي جميعها استخدمت صيغة المبالغة «ظلام» وهي: قوله تعالى: { ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد } .

التي تكررت بألفاظها في سورتي آل عمران ، والأنفال ، وقوله: « ذلك بما قدمت يداك وأن الله ليس بظلام للعبيد » « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » أ « ما يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدِيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » .

وكل هذه المواضع يصدق عليها ما قاله ابن عطية من أنها : " تشقيق وإعلام بقله انتصارهم ومقدرتهم وأنه تعالى ليس بظلام لهم مع ذلك " (24). حيث جاءت جميعها تدييلاً لفضل الله تعالى في قضية الكافرين يوم القيامة ، والحكم عليها بما جنت أيديهم كفرًا وعصيانًا وظلمًا للنفس والعباد ، وهم في هذا الموقف الذليل ضعفاء لا ناصر لهم ، مجردون من كل حول وقوة ، فكان لفظ «العبيد» هو الذي يجسد وحده ذلتهم وضعفهم ، وعجزهم عن فك رقابهم من عذاب الله ، وهو في نفس الوقت يجسد عدل الله تعالى الذي لا يتناهى حين ينصفهم مع شدة غضبه عليهم ولا يقابل ظلمهم بظلم مثله.

التهديب : الأَخ الواحد ، والاثنان أَخوان ، والجمع إِخْوان وإِخْوَة. الجوهري: الأَخ أصله أَخُو، بالتحريك ، لأنه جُمع على آخاءٍ مثل آباء ، والذاهب منه واوٌ لأنك تقول في الثنية أَخوان ، وبعض العرب يقول أَخانٍ ، على النقص. ويجمع أيضاً على إِخْوان مثل خَرَب وِخْرَبان ، وعلى إِخْوَة أو أَخْوَة ؛ عن الفراء . وقد يُتَّسَع فيه فيراد به الاثنان كقوله تعالى: { فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ } (النساء 11)؛ وهذا كقولك : إِنَّا فعلنا ونحن فعلنا أ وَأَنْتُمَا اثنان والجمع من كل ذلك أَخُونَ وآخَاءٌ وإِخْوانٌ وَأُخْوان وإِخْوَة وأخوة، بالضم ؛ هذا قول أهل اللغة " .⁽²⁵⁾

اختلفت صيغ الجمع في هذا الموضع - أيضا - وحدد الاستعمال موقع كل صيغة بما يكسبها خصائص دلالية متميزة : الإخوان والإخوة ، وكلاهما جمع وهذا من دقيق الفوارق في استعمالات صيغ الجموع التي اتحدت مفرداتها صيغة ومعنى .

" وأكثر ما يستعمل الإخوان في الأصدقاء ، والإخوة في الولادة " .⁽²⁶⁾

وقال الشهاب عند قوله تعالى: { فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا } (آل عمران 103) : " الأخ إذا جمع على إخوان كان بمعنى الحُبِّ الصديق ، وقد يكون جمعا لأخى النسب... قال في الإتيان: الأخ في النسب جمعه إخوة ، وفي الصداقة إخوان ، قاله ابن فارس ، وخالفه غيره " .⁽²⁷⁾

ويقول ابن عاشور التونسي : " وقيل: يختص الإخوان بالأخ المجازي ، والإخوة بالأخ الحقيقي ، وليس بصحيح . قال تعالى: { أَوْ يُبَيِّنَ إِخْوَانَكُمْ } (التوبة 61) أ وقال: « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ

{ وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ } (يوسف 58)

{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ } (الحجرات 10)

أما الجمع (إخوان) ورد عشرين مرة في الصور الآتية :
- الإضافة إلى ضمير جمع المخاطبين أ (إخوانكم) ست مرات (6) .

- الإضافة إلى ضمير جمع الغائبين (إخوانهم) سبع مرات (7) .

- الإضافة إلى ضمير جمع الإناث (إخوانهن) مرتين (2) .

- الإضافة إلى لضمير (نا) الفاعلين (إخواننا) مرة واحدة (1) .

- الإضافة إلى اسم مرتين (2) .
- بدون إضافة مرتين (2) .

" الأخ من النسب : معروف ، وقد يكون الصديق والصاحب ، والأخا ، مقصور ، والأخو لغتان فيه حكاهما ابن الأعرابي وأنشد لخليج الأعموي :

قَد قُلْتُ يَوْمًا ، وَالرَّكَّابُ كَأَنَّهَا قَوَارِبُ طَيْرٍ
حَانَ مِنْهَا وُورُودُهَا

لَأَخْوَيْنِ كَانَا خَيْرَ أَخْوَيْنِ شِيمَةً ،
وَأَسْرَعَهُ فِي حَاجَةٍ لِي أُرِيدُهَا

حمل (أسرعه) على معنى (خَيْرَ أَخْوَيْنِ) أ وأسْرعه كقوله: " سَرَّ يَوْمِيهَا وَأَعْوَاهُ لها " وهذا نادرٌ . وأما كراع فقال: أخو، بسكون الحاء ، وثنيته أخوان ، بفتح الحاء ؛

قال ابن سيده: ولا أدري كيف هذا. قال ابن بري عند قوله تقول في الثنية أَخوان. قال: ويجيء في الشعر أَخوان ، وأنشد بيت خليج أيضاً: لأَخْوَيْنِ كَانَا خَيْرَ أَخْوَيْنِ .

للأخوة من النسب ، وهذا هو السر في إيثار اللفظ الدال على أقوى روابط الأخوة. والمقام الذي استدعاه ، هو مقام الحث على وفق نزيف الدماء بين المؤمنين، وإزالة أسباب العداء ، فلما كان العربي حريصاً على دم أخيه من النسب ، مما يدفعه إلى بذل نفسه حماية له أو ثأراً من قاتله ، فقد أراد القرآن بهذا اللفظ استنفار المؤمن ، واستشارة دوافع حرصه الفطري على حقن دم أخيه من النسب ، في مواجهة ما يعرض للمؤمنين من خصومات تصل إلى حد إراقة الدماء . حتى يهب بكل قواه للصالح بين المتقاتلين ، وحمل السلاح لرد بغي الظالمين والمعتدين منهم. وهذا هو الموضع الوحيد في القرآن الذي استخدم فيه (الإخوة) في غير الأبناء لأب على سبيل الاستعارة

ولفظ «الإخوان» ورد في القرآن غالباً في الدلالة على أخي الصداقة ، وورد في مواضع قليلة دالاً على أخي النسب . منها قوله تعالى: { وَلَا يُبَدِّلِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِيُعَوِّلَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَهُنَّ أَوْ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ } (النور 31) .

وهذا المواطن لا يناسبه (الإخوة) أو هو لفظ يطلق على الذكور والإناث كما في قوله تعالى: { فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ } (النساء 11) أي إخوة ذكورا وإناثاً ، فلما أريد النص على الذكور جاء جمع (الإخوان) لتعيين جنس الذكور من الإخوة ، بدليل عطف الأخوات عليه في قوله: «بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن» . وبذلك يسقط أحد الأمثلة التي اعترض بها على ابن فارس.

ومثله قوله تعالى: {لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ

أَخْوِيكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ } الحجرات 10 أ وليس يصح أن يكون للمعنى المجازي صيغة خاصة في الجمع أو المفرد ، وإلا لبطل كون اللفظ مجازاً ، وصار مشتركاً ، لكن للاستعمال أن يغلب إطلاق إحدى الصيغتين الموضوعتين لمعنى واحد فيغلبها في المعنى المجازي والأخرى في الحقيقي " (28) .

وسواء أكان إطلاق الإخوة على رابطة النسب ، والإخوان على رابطة الصداقة مطرداً في لغة العرب ، أم غالب استعمالها ، فإنني أقف أمام أمرين : أولهما : هل وراء اختصاص كل منهما بموقعة خصائص لفظية ؟ والثاني: هل اطرّد في القرآن مراعاة إلف العرب أو غالب استعمالهم ؟

والجواب على الأول نعم . فإن اختصاص الأخ المجازي بزيادة المدة بالألف يتناسب مع بعد الرابطة ، وكأن هذا المد الزائد بها يستغرقه من إطالة زمن النطق يشير إلى مسافة أبعد في رابطة الأخوة ، وبقيت (الأخوة) بقلة حروفها ، وقصر زمن النطق بها ، رمزا لقرب الصلة ، المتمثلة في رابطة النسب ، والمناسبة بين الألفاظ ومعانيها باب عظيم أفاض فيه ابن جنى من قبل (29) .

أما الجواب على الثاني : فإن ما ورد في القرآن يؤكد غلبة ما أشار إليه ابن فارس من اختصاص كل بموضعه ، وما اتخذ دليلاً من القرآن على نقضه هو الذي نتناول سرّاً خروجه على هذا الألف. من ذلك قوله تعالى: {إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم} أ حيث استعمل الإخوة في رابطة الدين لا رابطة النسب. ووراء ذلك إبراز القرآن لقوة العلاقة التي تربط المؤمن بأخيه ، والتي يجب أن يكون لها من الحمية وصدق المودة ما يكون

المراجع

أولاً: القرآن الكريم .

1 - إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة أم مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ط 2 1966 م .

2 - ابن جنبي (أبو الفتح عثمان ت 392) :

- المحتسب تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي أ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أ القاهرة أ 1996 م .

- الخصائص تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب أ القاهرة ط 3 أ د . ت .

3 - ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري ت 270 هـ) : تأويل مشكل القرآن أشرح ونشر السيد أحمد صقر أدار التراث أ القاهرة ط 2 أ 1973 م .

4 - ابن عاشور (محمد الطاهر) : التحرير والتنوير أ الدار التونسية للنشر أ د . ت .

5 - ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي ت 546 هـ) : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز أ تحقيق أحمد صادق الملاح أ القاهرة أ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، 1974 .

6 - ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري ت 711 هـ) : لسان العرب أ مادة (عبد) ج 3 / 270 وما بعدها أدار صادر أ بيروت أ د . ت .

7 - أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ت 745 هـ) : البحر المحيط أدار الفكر للطباعة والنشر أ القاهرة ط 2 أ 1983 م .

8 - الألوسي (شهاب الدين السيد محمود البغدادي ت 1270 هـ) : روح المعاني في تفسير كتاب الله والسبع المثاني أ دار إحياء التراث العربي أ القاهرة أ د . ت .

المبنى يتبعها بالضرورة زيادة في المعنى ؛ وظهر ذلك في النموذجين موضوعي الدراسة أفصيغة (فعَال) لها دلالات محددة أختلفت عن صيغة (فَعَّعِل) أ (في عباد و عبيد) . كذلك (فَعْلَان) أ و (فَعْلَة) .

هذا من ناحية أ ومن ناحية أخرى اتضح أن المباني المتحدة في الصيغة لا تطرد - في الغالب - في دلالة واحدة لكن تبقى هناك ضرورات سياقية تجعل من الضروري الانتقال من صيغة إلى أخرى دقيقة يقتضيها نظم القرآن المعجز .

فجمع (عباد) يضاف إلى الخالق أ ويدل على العبودية لله أ والجمع (عبيد) يدل على الناس أعبدا لله أم عبيدا للناس . ومع ذلك ترى القرآن على غير المطرد يضيف العباد إلى الناس في قوله : " والصالحين من عبادكم " .

وجمع (الإخوان) يدل على المحبة والصدقة أ واختص جمع (الإخوة) على دلالة النسب . ومع ذلك يصف الله تعالى المؤمنين بأنهم (إخوة) أ فقال : " إنما المؤمنون إخوة " .

وأخيراً يجب أن تتوجه هم الدارسين المحدثين في فقه اللغة وعلم الدلالة إلى ولوج هذه الأبواب وفتح مغاليقها أ بما يكشف عن أسرار الصيغ فيها اختلفت مبانيه ووجب أن تختلف معانيه .

لعلنا نصل بجهودهم إلى وضع ضوابط دلالية تحكم أبنية الكثرة أ ولو بمثل الضوابط العامة التي وضعها اللغويون والنحاة لأبنية الأفعال و المصادر .

والله الموفق والمستعان



- 9 - الخفاجي (شهاب الدين) : حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي أ بروت أدار صادر أ د . ت .
- 10 - السويدي (أحمد محمد) : الموسوعة الشعرية أ الإصدار الأول ، الرياض ، المملكة العربية السعودية أ 1998 م .
- 11 - الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ت 1094 هـ) : الكليات ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي أدمشق ط2 أ 1981 م .
- 12 - محمد أبو الفتوح شريف : مجلة مجمع اللغة العربية أ ج46 أعدد ذو الحجة 1400 هـ .
- 13 - المرزباني (محمد بن عمران بن موسى البغدادي ت384 هـ) : الموشح أ تحقيق علي محمد البجاوي أ دار النهضة أ مصر أ 1965 م .